المسؤولية المشتركة في إطار منظمة الاتحاد من أجل المتوسط

Shared responsibility within an organization Union for the Mediterranean

م. م. ياسين مارد كاظم الدحيحاوي،

جامعة الكوفة – كلية الهندسة

yaseenm.alduhaidahawi@uokufa.edu.iq

الكلمات الافتتاحية:

المسؤولية المشتركة، الاتحاد من أجل المتوسط، برشلونة، الأورو متوسطية، الشراكة الأوروبية.

Keywords:
shared responsibility, Union for the Mediterranean, Barcelona, Euro – Mediterranean, European Partnership.

Abstract

The European Union is considered one of the active and influential forces in international politics, as the European Communities include three organizations: the European Coal and Steel Community, the European Atomic Energy Community, and the European Economic Community. Then the European powers were unified in the Maastricht Treaty in 1992, and under The unipolar international system European countries have shifted from internal reforms to taking a more effective and capable position at the global level, especially expanding towards the countries of the Mediterranean basin that suffer from growing threats and indicators of insecurity. Such as: "wars, random migration, poverty, the spread of epidemics, the absence of democracy, and human rights violations". Due to the multiple fronts of threats, European countries replaced direct military intervention force on the Mediterranean countries with economic

means based on the foundations of cooperation and partnership, as a unified Europe realized the importance of Cooperative relations with Mediterranean countries, which were represented by the launch of the Euro-Mediterranean Partnership Project at the Barcelona Conference and the Union for the Mediterranean Project.

الملخص

يعد الاتحاد الأوروبي من القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية، إذ أن الجماعات الأوروبية تشتمل على ثلاث منظمات، هي: الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ومجموعة الطاقة الذرية الأوروبية، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، ثم توحدت القوى الأوروبية في معاهدة "ماسترخت" عام ١٩٩٢، وفي ظل النظام الدولي الأحادي القطبية تحولت الدول الأوروبية من الإصلاحات الداخلية إلى أخذ مكانة أكثر فعالية وقدرة على المستوى العالمي، لا سيما التوسع نحو دول حوض البحر الأبيض المتوسط التي تعاني من تنامي التهديدات ومؤشرات انعدام الأمن، مثل: "الحروب، الهجرة العشوائية، الفقر، انتشار الأوبئة، غياب الديمقراطية، انتهاكات حقوق الإنسان"، وقامت الدول الأوروبية بسبب الجبهات المتعددة للتهديدات باستبدال القوة التدخلية العسكرية المباشرة على دول المتوسط بالوسائل الاقتصادية التي تقوم على أسس التعاون والشراكة، حيث أدركت أوروبا الموحدة أهمية العلاقات التعاونية مع الدول المتوسطية، والتي تمثلت في أطلاق مشروع الشراكة الأورو متوسطية في مؤتمر برشلونة ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

المقدمة

يعد حوض البحر الأبيض المتوسط مهد الحضارة العالمية حيث يضم التعددية الدينية والثقافية واللغوية، وأدى دوراً هاماً في التواصل بين الشعوب المتشاطئة حوله، كما حال دون وقوع اشتباكات بين الشعوب ذات المصالح المختلفة من أجزاء، وعلى الرغم من كون البحر الأبيض المتوسط يبدو كأنه بحراً مغلقاً غير أنه خلق وسائل لربط الشعوب بشكله الفريد وجزره وخلجانه ومضايقه موفراً طرق النقل الرئيسية بين الشرق والغرب، إذ يشتمل على طرق التجارة الدولية والموارد الهامة للدول الصناعية، لذلك شكل محوراً للتجاذبات الجيواستراتيجية الدولية، فقد أدركت أوروبا الموحدة في ضوء معاهدة "ماستريخت" عام ١٩٩٢، أهمية إقامة العلاقات التعاونية مع دول حوض المتوسط الجنوبية وفق مبادئ الواقعية الجديدة القائمة على مفهوم الشراكة بدلاً من تقديم المساعدات، إذ أن المتغيرات الإقليمية والدولية جراء تغيرات النظام الدولي وظهور تهديدات جديدة، أهمها: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة العشوائية الزمة الدول الأوروبية إلى إيجاد صيغ جديدة للتعاون مع دول المتوسط الجنوبية ضمن مشروع الشراكة الأورو متوسطية في مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥، ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط عام ٢٠٠٨، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار التنموي لدول حوض المتوسط.

أهمية البحث : تنطلق أهمية البحث من تحليل طبيعة السياسات الأوروبية إزاء دول حوض المتوسط، إذ سعى الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد وسائل للتفاهم تأخذ فكرة التعاون والشراكة بين ضفتي المتوسط، واستثمار الإمكانات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للدول المتشاطئة لتكون مؤثرة في النظام العالمي.

إشكالية البحث : يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: "طبيعة المسؤولية التضامنية بين ضفتي المتوسط في إطار منظمة الاتحاد من أجل المتوسط "، إذ أصبح حوض المتوسط منطقة ملتهبة بالنزاعات والتوترات، وعرضة للتدخلات الدولية بذريعة انتشار التطرف الذي انعكس على الواقع الأوروبي. لذلك تتبين التساؤلات التالية:

- ما هي طبيعة التوجه الأوروبي نحو الشراكة المتوسطية؟
- ما هي طبيعة التضامن الأورو متوسطية في إطار الاتحاد من أجل المتوسط؟

فرضية البحث : يفترض البحث أن حوض البحر الأبيض المتوسط يشكل أهمية جيواستراتيجية للقوى العالمية، حيث التأثير المباشر لدول الحوض في ترتيب التوازنات الإقليمية والدولية، لذلك أخذت الاتحاد الأوروبي على عاتقه طرح مشاريع للشراكة الأورو متوسطية لإعادة بناء المنطقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً عن طريق إيجاد آليات للتعاون والشراكة تقوم على احترام السيادة وحقوق الإنسان.

منهج البحث : إن البحث اعتمد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، بغية تتبع التطورات واستنباط الحقائق حول طبيعة السياسات الأوروبية تجاه حوض البحر

المتوسط من حيث البحث عن أهم مصادر الاستقرار واللا استقرار وإيجاد آليات عملية تبلورت على شكل فكرة للشراكة الأورو متوسطة.

هيكلية البحث اشتمل البحث على ملخص، ومقدمة، وخاتمة، وتضمن مطلبين بحث المطلب الأول: "النزعة الأوروبية نحو الشراكة المتوسطية". والمطلب الثاني: "التضامن الأورو متوسطية في إطار الاتحاد المتوسطي".

المطلب الأول: النزعة الأوروبية نحو الشراكة المتوسطية : تعد الدول الأوروبية المنضوية تحت مفاهيم الاتحاد الأوروبي من الدول المحورية في النظام العالمي، إذ تمتلك المقومات الجيواستراتيجية التي تؤهلها لقيادة العالم، ومن ثم فأن مبدأ الوحدة القيادية للمنظومة السياسية والإقتصادية الأوروبية فرض مفاهيم المشاركة في قيادة النظام الدولي، لا سيما البحث عن المشاكل الأساسي المؤثرة في المنظومة الأمنية العالمية، وإقامة تعاون ثابت ومتطور يستند إلى مبدأ المصالح المشتركة، وتيقنت الدول الأوروبية أن غياب مبدأ الشراكة يجعل التعاون مستحيلاً لحل الأزمات الدولية، وأن الحلول منوط بأحد الأطراف فقط، وبحكم الجوار فأن دول حوض البحر الأبيض المتوسط تكتسب أهمية قصوى في السياسات الأوروبية على مستوى الشراكة والتعاون الاستراتيجي. وبناء عليه، سوف نقسم هذا المطلب على ثلاثة فقرات، هي: الأولى، مسوغات الشراكة الأورو متوسطية. والثانية، آليات الشراكة الأورو متوسطية. والثالثة، طبيعة الشراكة الأورو متوسطية في نطاق برشلونة

ونتائجه. الفقرة الأولى: مسوغات الشراكة الأورو متوسطية إن فكرة الشراكة الأوروبية مع دول البحر الأبيض المتوسط تعود إلى المؤرخ الفرنسي "فرنان بروديل" (Fernand Braudel) عام ١٩٢٣، وهو صاحب مدرسة "الحوليات التاريخية" عبارة عن مؤلفات تسجل الوقائع والأحداث بترتيب زمني متناهي بالدقة حسب السنوات، وهو منهج على الأرجح ابتكره مؤرخو الإسلام[١]، وقد اعتبر المؤرخ "فرنان بروديل" أن إقليم المتوسطية يشكل نطاقاً جغرافياً وحضارياً ينبغي الاستفادة منه في علاقات التعاون والتبادل بين القارة الأوروبية والدول العربية على سواحل المتوسط، وشكلت هذه النظرية البداية لفكرة مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية. وجراء الحرب الباردة بين الكتلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي وبين الكتلة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة طرحت إسبانيا ما يسمى مشروع "ميثاق المتوسط" (Mediterranean Charter) عام ١٩٦٨، وأكدت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧١، ويدعو إلى إثارة الوعي الأوروبي إزاء الأمن المشترك، وإلى تجميد ثم التخفيض التدريجي للقوات الأجنبية وبوارجها الحربية في البحر الأبيض المتوسط، وبدأت ملامح الرغبة الأوروبية في إطار العمل الجماعي من خلال الحث على استراتيجية تعزيز التبادل الاقتصادي مع الجوار المتوسطي في قمة باريس عام ١٩٧٢[٢]. وتبلورت الرؤية الأوروبية في جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة للسلام والتعاون في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي وقع في معاهدة "هلسنكي"

(Helsinki) بين (٣٥) دولة أوروبية، والولايات المتحدة، وكندا عام ١٩٧٥، وحددت هذه المعاهدة المبادئ التالية[٣]:

١- المساواة في حقوق السيادة واحترامها، وحل الأزمات بالوسائل السلمية، واحترام حقوق الإنسان.

٢- تعزيز الثقة العسكرية بين الدول المشاركة، مثل: الإشعار المسبق عن المناورات العسكرية في أوروبا.

٣- بذل الجهود للوصول إلى تحقيق نزع عام وشامل للسلاح.

٤- قيام الأمن والتعاون الأوروبي على التعاون الاقتصادي، والعلمي، والتجاري، والصناعي.

٥- تقوية الحالات الإنسانية، مثل: الاتصال بين الشعوب الأوروبية، وإعادة تجميع الأسر المتباعدة.

إن أفكار الشراكة الأورو متوسطية لم تنفذ خلال الحرب الباردة حيث اصطدمت بمجموعة من المعوقات، أبرزها: غياب السياسة الأوروبية المشتركة حيال التعاون المتوسطي، خاصة بالنسبة للدول غير المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن رفض الدول العربية أي مؤتمر تأسيسي للشراكة الأوروبية – المتوسطية يضم إسرائيل، مقابل تزمت الدول الأوروبية على مشاركة إسرائيل في الحوار الأوروبي–العربي، كذلك المعارضة الأميركية لأي اتفاقية أمنية أو اقتصادية بين دول حوض

المتوسط لا تأخذ بالمصالح الأميركية، بالإضافة إلى التوترات بين الدول المتوسطية، أهمها: الأزمة القبرصية بين اليونان وتركيا، والموقف الغربي من النظامين السوري والليبي، والصراع العربي– الإسرائيلي[٤]، وفرضت مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية على الجماعة الأوروبية التوجه إلى سياسة متوسطية ضمن مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية في إطار مؤسسي واضح المعالم، وأن أبرز هذه المتغيرات، هي: تراجع فكرة التهديد الشيوعي للأمن الأوروبي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الخلافات بين جانبي الأطلنطي إزاء حوض المتوسط، خاصة الخلافات الأميركية – الأوروبية حول القضايا الإقتصادية، لذلك كانت الدعوة الفرنسية للمتوسطية الجديدة تعبيراً عن الرغبة الأوروبية في جعل المتوسط فضاء خاص بأوروبا، وليس منطقة نفوذ أميركية[٥]. إن تفكك الاتحاد السوفياتي دفع الولايات المتحدة إلى الإعلان عن قيام "النظام الدولي الجديد" بقيادة أميركية أحادية، فضلاً عن تغيرات النظام الإقليمي جراء نتائج الاجتياح العراقي للكويت في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، إذ هيمنت الولايات المتحدة على أغلب الحقول النفطية في الخليج العربي، بالإضافة إلى الإصرار الأميركي في التفرد بقيادة عملية السلام العربية – الإسرائيلية، وأبعاد الدور الأوروبي في عملية التسوية التي اتضحت في مؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي– الإسرائيلي عام ١٩٩١، واتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣، واتفاق واشنطن عام ١٩٩٣، واتفاق

القاهرة ووادي عربة عام ١٩٩٤[٦]، مما دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "شمعون بيريز" (Shimon Peres) بالتعاون مع الإدارة الأميركية على طرح مشروع "الشرق الأوسط الجديد"[٧]، وهذه المتغيرات اقنعت الدول الأوروبية بأنها لا يمكن أن تأسس سياسة عالمية أوروبية في ضوء تجاهل حوض المتوسط، لذلك طرحت الفكرة المتوسطية من جديد من المفوضية الأوروبية بدراسة بعنوان: "العلاقات المستقبلية والتعاون بين الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط" عام ١٩٩٣. والتكلفة المالية المرتفعة جراء توحيد ألمانيا، فضلاً عن المساعي الأوروبية بإقناع ألمانيا عن أهمية معالجة الاختلالات الأمنية في حوض المتوسط الذي ينعكس على الأمن الأوروبي، لذلك أقرت ألمانيا عدم فاعلية سياسة التعاون التقليدية في تقديم المساعدات المالية لدول المتوسط، والتعاون من أجل الشراكة للإصلاح السياسي والانفتاح الاقتصادي[٨]. والتطور في طبيعة الكيان الجماعي الأوروبي حيث وقعت معاهدة "ماستريخت" (Maastricht) عام ١٩٩٢، والتي ضمت الهيئات الأوروبية المختلفة في إطار موحد بعنوان الاتحاد الأوروبي، وهو غاية من الدول الأوروبية لإحراز تقدم على صعيد الوحدة الإقتصادية والمالية والسوقية، وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة، وأدركت أوروبا الموحدة أنها بحاجة إلى إطار جديد من العلاقات بين ضفتي المتوسط، وحاجة أوروبا إلى تأكيد حضورها الإقليمي والدولي[٩]. إضافة إلى الرغبة الأوروبية في تأكيد حضورها من أجل ضمان السلام

والاستقرار في حوض المتوسط، إذ رأت الدول الأوروبية ظهور الكثير من الأزمات العالمية التي لا تستطيع أوروبا مواجهتها من دون الشراكة، وأن معظم هذه الأزمات قادمة من دول الشرق الأوسط وحوض المتوسط والتي تكون مصدر للتهديد على الأمن العالمي، أبرزها: الجريمة المنظمة، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط، خاصة الجزء المغاربي، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات التسلح التقليدي المتطور في دول المتوسط الأمر الذي فرض تحديات عسكرية أكثر صعوبة أمام القوى الأوروبية، فضلاً عن تحول الدين الإسلامي إلى قوة سياسية واقتصادية مؤثرة تحظى بالتأييد العالمي بالتزامن مع تسويق الجماعات الإسلامية المتشددة للإسلام السياسي في صورة معادية للولايات المتحدة وأوروبا[١٠]. يتضح مما سبق تزايد الوعي الأوروبي الذي عزز إقامة الشراكة الأورو متوسطية، فقد أصبح الترابط سمة أساسية في تكوين التجمعات الإقليمية لتحقيق التوازن الأمني والنمو الاقتصادي، فضلاً عن التخوف الأوروبي من التهميش الأميركي، والاستياء العربي من الانحياز الأميركي إلى إسرائيل.

الفقرة الثانية: آليات الشراكة الأورو متوسطية : سعت الدول الأوروبية إلى صياغة آليات لتحقيق الشراكة المتوسطية بسبب صعوبة فصل الأمن الأوروبي عن الأمن المتوسطي، إذ طرح الرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتران" (François Mitterrand) مبادرة لإقامة منتدى البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٨٣، كما دعت إسبانيا وإيطاليا إلى

إقامة مؤتمر للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٩٠[١١]، ثم عاد الرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتران" إلى أحياء فكرة منتدى دول منطقة البحر الأبيض المتوسط المنعقدة في روما عام ١٩٩٠، بهدف تعزيز الاستقرار والتنمية في منطقة حوض المتوسط، خاصة في الدول المغاربية، ثم تفكك المنتدى بسبب العقوبات الغربية على ليبيا في أزمة طائرة لوكربي عام ١٩٩٢[١٢].

وأعلن المجلس الأوروبي في مؤتمر لشبونة عام ١٩٩٢، عن الأهمية الإستراتيجية على المستويين الأمني والاجتماعي لحوض المتوسط، والتمهيد لوضع سياسة أمنية مشتركة، وتأسيس الشراكة الأوروبية – المغاربية التي تتضمن الدفاع عن التعددية وحقوق الإنسان وضمان الأمن وحل النزاعات سلمياً، وتقديم المساعدة الفنية ومراجعة المديونية وتحقيق إطار تكيف وتعايش بين الحضارات[١٣]. كما عقد اجتماع قمة "كورفو" (Corfu) في اليونان ١٩٩٤، إذ دعا المجلس الوزاري الأوروبي إلى صياغة المبادئ الأساسية للسياسة الأوروبية – المتوسطية لتحقيق السلام والأمن والرفاهية في المتوسط، كما عقد اجتماع "آسن" (Asn) في ألمانيا عام ١٩٩٤، إذ صادق المجلس الأوروبي على أسس الشراكة الجديدة بين دول معاهدة ماستريخت والدول المتوسطية[١٤]، كذلك عقد مؤتمر "كان" (kan) في فرنسا في حزيران/يونيو ١٩٩٥، إذ وظفت الدبلوماسية الأوروبية جهودها لتشكيل سياسة متوسطية للتغلب على معوقات مسار الشراكة، وأصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية القرار المرقم

(٥٥١.) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، إذ دعا إلى ضرورة بناء الموقف العربية المشتركة حيال مشروع الشراكة الأوروبي.

يتبين أن الشراكة الأوروبية – المتوسطية نوقشت بالعديد من المؤتمرات لتطوير التعاون الإقليمي، وأكدت أهمية إنشاء هيئة للتعاون تتسم بالمرونة لتحقيق الأهداف السياسة الأمنية والإجتماعية المشتركة.

الفقرة الثالثة: طبيعة الشراكة الأورو متوسطية في نطاق برشلونة ونتائجه : إن تزايد المخاطر الإقليمية والدولية دفع مبدأ الشراكة الأورو متوسطية إلى التطبيق الفعلي بسبب الحاجة لتكتل قوي يوفر الأمن والاستقرار على ضفتي المتوسط حيث برز في مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥، إذ عقد المؤتمر بمشاركة (١٥) دولة من الاتحاد الأوروبي و(١٢) دولة متوسطية عربية وغير عربية مع استبعاد ليبيا بسبب العقوبات الغربية[١٥]، وأكد المؤتمر على ضرورة خلق علاقات متعددة الأطراف تقوم على الشراكة وتحقيق السلام والمحافظة على الإرث، ودعم الأواصر السياسية والإقتصادية والإجتماعية لتحسين أحوال السلام والتنمية عن طريق تشكيل منطقة تقوم على السلام والاستقرار ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وإقامة منطقة للتبادل الحر تدريجياً، بالإضافة إلى رفع مستوى الفهم المتبادل بين شعوب المنطقة مع تنمية الموارد البشرية[١٦]. لذلك تعهد الأطراف في مؤتمر برشلونة بالعمل بموجب القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعزيز حكم

القانون والديمقراطية، والمساواة بين الشعوب وحق تقرير المصير، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية، وتعزيز مكافحة الارهاب والأمن الإقليمي، وتعهد الأطراف من الناحية الإقتصادية بإقامة منطقة أوروبية متوسطية للازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة معدلات التنمية، وتحسين مستويات المعيشة لدول المتوسط، كما تعهد الأطراف من الناحية الإجتماعية والثقافية على ضرورة الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان، واحترام الحقوق الإجتماعية ومكافحة الفقر والإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وتطوير التعاون البرلماني الأوروبي المتوسطي[١٧]، ويتم تحقيق هذه الأهداف عبر إطار متعدد الأطراف لوزراء خارجية الأعضاء في قمم دورية. وعقد مؤتمر "مالطا" (Malta) الأورو متوسطي عام ١٩٩٧، بغية إيجاد قاعدة للتفاهم وتحديد السياسات الإقتصادية للشراكة، كذلك عقد مؤتمر "باليرمو" (Palermo) في إيطاليا عام ١٩٩٨، وأكد المؤتمر على أهمية السلام والرغبة في إقامة شراكة حقيقة ومتكافئة تقوم على عملية السلام في الشرق الأوسط، كما انعقد مؤتمر "شتوتجارت" (Stuttgart) في ألمانيا عام ١٩٩٩، إذ أكد على أهداف مؤتمر برشلونة والالتزام بتحقيق نتائج الشراكة[١٨]، وعقد مؤتمر "مرسيليا" (Marseille) في فرنسا عام ٢٠٠٠، وقاطعت سورية ولبنان جلسات المؤتمر مع التأكيد أن الاستقرار في المتوسط يرتبط بالتسوية العادلة مع الشعب الفلسطيني[١٩]، كما عقد مؤتمر "بروكسل" (Brussels) في بلجيكا عام ٢٠٠١، وجاء

المؤتمر في ظل الحرب العالمية على الإرهاب جراء تفجير برجي التجارة العالمية، وقيام الحرب الأميركية على أفغانستان، وأيضاً عقد مؤتمر "فالنسيا" (Valencia) في إسبانيا عام ٢٠٠٢، مع مقاطعة سورية ولبنان وليبيا جراء استمرار العدوانية الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني[٢٠]. وعقد مؤتمر "كريت" (Crete) في اليونان عام ٢٠٠٣، إذ ركز المؤتمر على تقييم التقدم في إطار الشراكة ومناقشة تنمية دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى انعقاد مؤتمر "نابولي" (Naples) في إيطاليا عام ٢٠٠٣، وشهد المؤتمر انسحاب أمين عام جامعة الدول العربية "عمرو موسى" احتجاجاً على تصريحات رئيس الوزراء الإيطالي "سيلفيو برلسكوني" (Silvio Berlusconi) بالإضافة إلى امتناع سورية ولبنان عن توقيع البيان الختامي احتجاجاً على السياسة الإسرائيلية، وبحث المؤتمر إنشاء مؤسسة أورو متوسطية للحوار بين الثقافات، وتأسيس الجمعية البرلمانية الأورو متوسطية، وتكثيف التعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوبي المتوسط[٢١]. وعقد مؤتمر "دبلن" (Dublin) في إيرلندا عام ٢٠٠٤، لإجراء تقييم الشراكة الأورو متوسطي، وناقش المؤتمر قضايا حقوق الإنسان والإصلاح السياسي، ومكافحة الإرهاب، والإصلاح الإقتصادية المتمثلة بتحرير التجارة، والتعاون في المجال الثقافي، كذلك عقد مؤتمر "لوكسمبورغ" (Luxembourg) عام ٢٠٠٥، بهدف تقييم طبيعة الشراكة الأورو متوسطية، بالإضافة إلى انعقاد مؤتمر "برشلونة" (Barcelona) في إسبانيا عام

٢٠٠٥، وركز المؤتمر على العولمة، والإرهاب الدولي، والديمقراطية، والهجرة العشوائية، وتهديدات القوى المتطرفة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط[٢٢].

يتضح مما سبق أن الشراكة الأورو متوسطي أخذت مساحة من المؤتمرات الإقليمية والدولية لإيجاد مصالح مشتركة تحقق الاستقرار والأمن في البحر الأبيض المتوسط، غير أن النتائج لم تكن بالمستوى الذي تدعو إليه الأطراف المشاركة في صياغة الشراكة الأورو متوسطية.

المطلب الثاني

التضامن الأورو متوسطية في إطار الاتحاد المتوسطي : يعد مشروع الاتحاد من أجل المتوسط مشروع القرن العشرين للدول الواقعة على الضفة الأوروبية الشمالية والضفة الجنوبية والشرقية، حيث تبلور تجمع إقليمي بموجب هياكل مؤسسية تأخذ على عاتقها معالجة الاختلالات البنيوية في المنظومة الإجتماعية والإقتصادية لدول حوض المتوسط، وسعت فرنسا إلى إقناع الدول المتوسطية باقتراح حول إنشاء اتحاد إقليمي. وبناء عليه، سوف نقسم هذا المطلب على ثلاثة فقرات، هي: الأولى، ماهية منظمة الاتحاد من أجل المتوسط. والثانية، مسوغات مشروع الاتحاد من أجل المتوسط. والثالثة، النتائج المتوخاة من الاتحاد المتوسطي.

الفقرة الأولى: ماهية منظمة الاتحاد من أجل المتوسط : أثناء الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" (Nicolas Sarkozy) ألقى خطاب في مدينة

"طولون" (Toulon) في شباط/فبراير ٢٠٠٧، إذ أعلن أن الحوار الأورو متوسطي في برشلونة أخفق، ودعا للتعاون والاتحاد المتوسطي في ظل العولمة، وأنه ينبغي إعادة التوحيد بموجب التنمية المشتركة وتقاسم التكنولوجيا والمعرفة بين ضفتي المتوسط. كما صدر عن الحملة الانتخابية للرئيس "نيكولا ساركوزي" تقرير "ابن سينا" في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تضمن تقييماً للعلاقات الفرنسية مع المغرب العربي والشرق الأوسط، وآراء من أجل المساهمة الفرنسية على المستوى الدولي، وتحويل هذه المنطقة الحيوية لفرنسا إلى منطقة للإصلاحات السياسية والتنموية والسلام[٢٣]. وتعهد الرئيس "نيكولا ساركوزي" في "خطاب النصر" في أيار/مايو ٢٠٠٧، بإطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وستكون هذه المبادرة مكملة لعملية برشلونة وليست بديلاً، وخلال زيارته إلى المغرب العربي ألقى خطاب في مدينة "طنجة" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وأكد بأن الاتحاد المتوسطي هو حلم حضاري من أجل السلام والعدالة[٢٤]. لهذا عقد مؤتمر روما الثلاثي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الذي ضم الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، ورؤساء الوزراء الإيطالي "رومانو برودي" (Romano Prodi)، والإسباني " خوسيه ثباتيرو" (Jose Zapatero)، وتضمن المؤتمر تغيير تسمية المشروع من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل المتوسط، ولم يتعلق باتحاد سياسي بل بجهد موحد من أجل السلام والازدهار والحوار في المتوسط، وطرح المؤتمر "نداء روما" الذي دعا زعماء الدول

المطلة على المتوسط إلى مؤتمر في باريس في تموز/يوليو ٢٠٠٨، لتحقيق أهداف تتمثل في إحلال السلام والتنمية على ضفتي المتوسط، والسعي لإعادة المنطقة إلى السلام والازدهار، والتأسيس لشراكة متوازنة تقوم على المساواة، وأن يكون مشروع الاتحاد المتوسطي مكملاً لآليات التعاون الأوروبي المتوسطي الأخرى[٢٥]. وخلال قمة "هانوفر" (Hanover) التي جمعت الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" والمستشارة الألمانية "إنجيلا ميركل" (Angela Merkel) في آذار/مارس ٢٠٠٨، التي عدت المشروع المتوسط تهديد للعمل الأوروبي الموحد، لذلك وافق الرئيس الفرنسي على اقتراح المستشارة أن يضم المشروع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليس الدول المتشاطئة لحوض المتوسط، بالإضافة إلى الموافقة على اقتراح إسبانيا بأن يكون مشروع الاتحاد من أجل المتوسط تحت مظلة عملية برشلونة[٢٦]. وبناء عليه عقد "الاتحاد من أجل المتوسط" في قمة "باريس" في تموز/يوليو ٢٠٠٨، وهو منظمة حكومية دولية تضم (٤٢) دولة يشمل (٢٧) دولة من الاتحاد الأوروبي، و(١٥) دولة متوسطية من شمال إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق أوروبا، وهو عبارة عن منتدى لمناقشة القضايا الإستراتيجية الإقليمية استناداً للمبادئ الانتماء المشترك، وهدفه الأساسي هو زيادة التكامل بين الشمال والجنوب ومساندة التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وضمان الاستقرار في منطقة المتوسط، ويركز على تعزيز التنمية البشرية وتشجيع التنمية المستدامة ضمن فصول

التعاون الأربعة في إطار عملية برشلونة، وهي: "السياسة والأمن، الاقتصاد والتجارة، الإجتماعية الثقافية، العدالة والشؤون الداخلية"[٢٧]. إن التحول من عملية برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط يتضمن تطوير المستوى السياسي بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين، وتقاسم المسؤولية في إطار متعددة الأطراف، وتعميم مشاريع كبرى موحدة إقليمي، فقد تضمنت قمة "باريس" إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وإحلال الاستقرار والأمن والازدهار، وتعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية، ودعم عملية السلام، ومكافحة الإرهاب، وتحسين التفاهم بين الثقافات، بالإضافة إلى تأسيس ستة مشاريع إقليمية، هي: "إزالة التلوث من البحر المتوسط"، و"توفير الحماية المدنية من الكوارث الطبيعية والاصطناعية"، و"تشجيع الطاقات البديلة لإنتاج الطاقات المتجددة واستخدامها"، و"تطوير التعليم العالي والبحث العلمي عبر تأسيس الجامعة الأورو متوسطية"، و"مبادرة تنمية الأعمال المتوسطية لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة"[٢٨]. وأكد البيان الختامي لقمة "باريس" على تأسس مبدأ الرئاسة المشتركة بين الشمال والجنوب للاتحاد لتعزيز المسؤولية المشتركة وضمان التماثل في الحقوق والواجبات، وتضمين قمم نصف سنوية بين رؤساء الدول تنعقد بالتناوب في دول الاتحاد، وإيجاد تراكيب مؤسساتية جديدة، وأمانة عامة، وتقوية دور البرلمان الأورو متوسطي، ومساندة مؤسسة "آنا ليند" (Anna Lindh) لتعزيز الحوار بين

الشباب والمجتمع المدني, وجعل الاتحاد للمشاريع الإقليمية المشتركة التي يمكن أن تؤثر مباشرة على حياة المواطنين، أهمها: "توظيف الشباب والنمو الشامل"، و"التنمية المستدامة"، و"دعم تمكني المرأة"[٢٩]. يتضح مما سبق أن الاتحاد من أجل المتوسط شكل رؤية أوروبية لتعزيز التعاون بين ضفتي المتوسط بشأن المصالح المشتركة، ورسم خطة عمل مستقبلية مشتركة، وبناء سياسة حوارية أوروبية مع دول الجوار المتوسطي بشكل أكثر فاعلية من الشراكة الأورو متوسطية.

الفقرة الثانية: مسوغات مشروع الاتحاد من أجل المتوسط :لقد سعى الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط إلى إعادة الريادة الفرنسية على المستويين الإقليمي والدولي، وتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

١- خلق وعي أوروبية بأهمية الشراكة الأورو متوسطية، لا سيما أن منطقة حوض المتوسط هي أرض خصبة للمشاريع المستقبلية، بالإضافة إلى تحجيم اندفاع الدول الكبرى، خاصة أميركا والصين واليابان وروسيا التي تستثمر وتتغلغل في حوض المتوسط المتعطشة للتنمية الإقتصادية والبشرية.

٢- رغبة فرنسا في استعادة موقعها داخل حلف شمال الأطلسي، وإيجاد بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تلعب فيه أوروبا بقيادة فرنسا دور الشريك، وليس دور التابع.

٣- رغبة فرنسا بالعودة إلى الشرق الأوسط ولعب دور أساسي في الصراع العربي–الإسرائيلي[٣٠].

٤- إبعاد تركيا من عضوية الاتحاد الأوروبي بتحويل وجهة نظرها إلى الاتحاد من أجل المتوسط.

٥- موازنة النفوذ الألماني المتزايد في وسط وشرق أوروبا بعد توحيد ألمانيا.

٦- إيقاف الهجرة غير الشرعية مع السماح للهجرة المنتقاة للكفاءات التي تتناسب والحاجات الأوروبية الديموغرافية والإقتصادية.

٧- إيقاف تهميش اقتصاد المتوسط في الاقتصاد العالمي، حيث تراجعت مكانة دول المتوسط في المبادلات العالمية مع استمرار الفقر بوصفه عنصرا مهيمناً، وتباطؤ النمو في الناتج الداخلي للفرد مع استمرار زيادة معدلات البطالة.

٨- إيجاد روابط أمنية تعزز الاستقرار وتكافح الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وعلى الصعيد السياسي إيجاد ميثاق للسلام والاستقرار، إذ أن حضور إسرائيل في الشراكة الأورو متوسطية مع دول عربية يعد مكسباً للاتحاد الأوروبي لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وعلى الصعيد الثقافي إيجاد حل لمشكلة الهوية والخلافات الدينية الإسلامية المسيحية[٣١].

إن سياسة الجوار الأوروبية – المتوسطية فرضت على الطرفين مجالات استثمارية وتجارية، فضلاً عن دخول بعض الدول في اتفاقيات ثنائية بين أوروبا على اعتبارها

وحدة واحدة، وبين دول المتوسط المنفردة المنتقاة، الأمر الذي تجعل الاندماج الإقليمي أمراً صعباً وأضعف من آليات عمل برشلونة، لذلك جاءت مسوغات الاتحاد من أجل المتوسط واضحت المعالم وشديدة التركيز بين مجموعة من الدول التي تمتاز بالتباين الشديد وتختلف في الهويات والانتماءات لتحقق أهداف مشتركة.

الفقرة الثالثة: الرؤى المشتركة والمتضاربة لدول الاتحاد المتوسطي

لقد عرب رئيس البرلمان الأوروبي "هانز بوترينغ" (Hans Bottering) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، عن لومه للرئيس الفرنسي الذي تجاهل البرلمان الأوروبي عندما طرح مشروع الاتحاد المتوسطي، كما رفضت المشروع المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" لأنه يقتصر على الدول الساحلية المطلة على المتوسط، وأعربت عن مخاوفها من أن يؤدي إلى تفكك كيان الاتحاد الأوروبي، وأنه مشروع منافس للاتحاد الأوروبي وبديل عن عملية برشلونة، وفي الاتجاه ذاته سارت جمهورية التشيك حيث عارضت المشروع، ثم رحبت بالتسوية التي توصلت إليها ألمانيا[٣٢]. وتخوفت إسبانيا من تقاطع مشروع الاتحاد المتوسط مع عملية برشلونة للشراكة الأورو متوسطية، واحتجت على اقتصار المشروع على الدول الساحلية، واشترطت أن يعدل المشروع على نحو أنموذج الشراكة الأورو متوسطية[٣٣]، وضغطت من أجل تغيير التسمية من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل المتوسط، وفي المقابل عبرت إيطاليا عن تأييدها للمشروع الفرنسي على أن لا يقوض عملية برشلونة، وأعربت سلوفينيا عن

معارضتها للمشروع، ودعت إلى الإبقاء على التعاون الأورو متوسطي المتمثل في عملية برشلونة، وأبدت السويد وفنلندا الترحيب بفكرة الاتحاد المتوسطي، وسعت بولندا إلى تعزيز سياسة الشراكة الأورو متوسطية المعتدلة التي لا تؤثر على المساعدات المالية الأوروبية إلى أوروبا الشرقية[٣٤]. وأصرت هولندا على المشاركة في المشروع بغية إيجاد الحلول للمهاجرين من الدول المعنية بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط على الأراضي الهولندية، وقد ركزت البرتغال على المشاركة على الرغم من كونها ليست دولة ساحلية، غير أن المشروع يتضمن اتفاقيات للأمن الجماعي من شأنها أن تقدم حلول لمشكلات الهجرة والإرهاب، كما أعربت مالطا عن تأييدها للمشروع الفرنسي الذي من الممكن أن يوفر المشاريع لدول حوض المتوسط حيث تنمية الموارد. وأبدت الدول العربية الساحلية سورية وليبيا والجزائر مخاوفها من احتكار المفوضية الأوروبية للقرار بسبب قوتها المادية، وأن أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط الأوروبيين منحازين لإسرائيل، ويمكن أن يشكله المشروع أخطار إضافية على الصف العربي المتصدع حيث يعزل الدول العربية من عمقها الاستراتيجي في إفريقيا على نحو يقوض دور الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي[٣٥]. وفي المقابل وأعربت مصر وتونس والمغرب العربي عن ترحيبهم بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط تماشياً مع دعم عملية برشلونة، وسعت هذه الدول إلى أن تكون شركاء كامل العضوية في الاتحاد على الرغم من تباين الفوارق بين الضفتين[٣٦]. ورفضت تركيا

مشروع الاتحاد المتوسطي كونه يجعل الاتحاد مشروعاً بديلاً لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لكن الاتحاد الأوروبي أعطى ضمانات إلى تركيا بأن مشاركتها في مشروع الاتحاد لن يؤثر في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكانت إسرائيل من أبرز المؤيدين ترحيباً بمشروع الاتحاد المتوسطي، حيث يوفر فرصة للحوار بين إسرائيل والدول المعارضة، ويسمح لإسرائيل بتطبيع علاقاتها مع جيرانها دون أن تضطر إلى التصالح أو حل الصراع العربي– الإسرائيلي[٣٧].

يتبين أن رؤية الدول المشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط تختلف حسب طبيعة المصالح، إذ وجدت بعض الدول الأوروبية أن مشروع الاتحاد خطوة لإضعاف الاتحاد الأوروبي، كما وجدت بعض الدول العربية في مشروع الاتحاد خطوة لإضعاف الكيان العربي والزامه بالتطبيع مع إسرائيل.

الخاتمة

إن الاتحاد الأوروبي يدرك الأهمية الاستثنائية لحوض البحر الأبيض المتوسط في التوازنات العالمية، وأن الشراكة ضرورة حتمية تفرض على الاتحاد معالجة الاختلالات البنيوية التي تعاني منها دول حوض المتوسط الجنوبية، التي تنعكس بشكل مباشر على الأمن الأوروبي، كما أن القيادات الأوروبية أخذت تسعى بعد تفكك الاتحاد السوفياتي إلى إيجاد مكانة في النظام الدولي تتلاءم مع الإمكانات والإرث الحضاري والاقتصادي والعسكري للقارة الأوروبية، وعلى الرغم من التباين في القدرات بين

ضفتي المتوسط إلا أن بعض المشاريع القائمة على الشراكة قد تؤدي إلى استعادة الدور الأوروبي عالمياً.

الاستنتاجات

١- تشكل منطقة حوض المتوسط مجالاً حيوياً إلى أوروبا حيث مركز النمو الاقتصادي والنشاط التجاري، ومحوراً لتجاذبات المصالح الدولية الأوروبية والأميركية والروسية والصينية، لذلك بقيت أوروبا تتحين الفرص لاستعادة مكانتها في المنطقة عن طريق التعاون والشراكة بدلاً من الاستعمار المباشر.

٢- إن الأفكار الأوروبية المتعلقة بالشراكة مع دول حوض المتوسط لم تترجم إلى إطار مؤسسي واضح الأهداف إلا بعد تشكيل الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢، إذ برزت مجموعة من المعطيات حددت توجه الجماعة الأوروبية نحو سياسة متوسطية تقوم على الشراكة الأورو متوسطية، بسبب الارتباط التاريخي والحضاري والاقتصادي، فضلاً عن استحالة الفصل بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي.

٣- يعد بعض الباحثين أن مشروع الشراكة الأورو متوسطية مشابه للمشاريع الأميركية في الشرق الأوسط، إذ تقوم هذه الشراكة على العلاقات غير المتكافئة بين الطرفين المتباينين في الإمكانات، كما تسعى هذه الشراكة إلى دمج إسرائيل من دون تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

References

قائمة المصادر والمراجع

ثانياً: الكتب العربية

١. آر. كيه. رامازاني، الشراكة الأوروبية – المتوسطية: إطار برشلونة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨.

٢. بشارة خضر، أوربا من اجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (١٩٩٥ – ٢٠٠٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.

٣. جمال الشلبي، العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠.

٤. سماح مهدي صالح العلياوي، مستقبل الشرق الأوسط وملامح نظام عالمي جديد، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨.

٥. شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤.

٦. عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٩.

٧. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية: (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

٨. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

٩. علي كنز، "المشروع المتوسطي بين الواقع والخيال"، العلاقات العربية الأوروبية: قراءة نقدية، بإشراف: سمير أمين وآخرون، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢.

١. محمد عبدالله شاهين محمد، تحديات العولمة الإقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.

١١. محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

١٢. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٣. ناجى محمد الهتاش وصلاح حسن جار مسعود، التعاون الأمني في دول حوض البحر الأبيض المتوسط التهديدات الأمنية في ضوء الصراعات الإقليمية والدولية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣.

١٤. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأميركية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

١٥. هاني حبيب، الشراكة الأوروبية المتوسطية: مالها وما عليها وجهة نظر عربية، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٣.

ثانياً: الدوريات

١٦. سامية بيبرس، الاتحاد من أجل المتوسط والشراكة الأورو– متوسطية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الأربع والأربعون، المجلد ٤٣، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٨.

١٧. ستار جبار الجابري، الاتحاد من أجل المتوسط: جذوره وأهميته ومعوقاته، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ١٠٤، نيسان/أبريل، ٢٠١٠.

١٨. عبير الغندور، الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل.. دراسة مقارنة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثانية والأربعون، المجلد ٤١، العدد ١٦٥، تموز/يوليو، ٢٠٠٦.

١٩. قاسم محمد عبد الدليمي، العرب من الشراكة الأورو متوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط: دراسة في المتغيرات والمواقف، مجلة قضايا دولية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، المجلد ٤، العدد ٢٦، ٢٠١٢.

٢٠. لخميسي شيبي، الأمن الأورو متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات استراتيجية ومستقبلية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، العدد ٢١، آذار/مارس، ٢٠٠٩.

٢١. محمد عبد الوهاب الساكت، منظمة الاتحاد من أجل المتوسط وآثارها على مستقبل جامعة الدول العربية، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، العدد ٦٥، ٢٠٠٩.

٢٢. ناظم عبد الواحد الجاسور، الشراكة الأورو– متوسطية مشروع يعوم فوق مياه المتوسط، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٩، ٢٠٠١.

٢٣. هيثم الكيلاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية: تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد ٤٩، شباط/فبراير، ١٩٩٦.

٢٤. وفاء بسيم، التعاون الأوروبي المتوسطي: الشراكة المتوسطية الأبعاد والتحديات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والثلاثون، المجلد ٣٤، العدد ١٣٨، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٩.

ثالثاً: الكتب الأجنبية

25. Angela Barthes, Catherine Cibien and Bruno Romagny, Biosphere Reserves and Sustainable Development Goals 1Scientific and Practical

Educational Issues in the Mediterranean, John & Sons, Inc., London, 2023.

26. Eduard soler i lecha, barcelona process: union for the mediterranean genesis, evolution and implications for spain's mediterranean policy, center d informacio i documentacio internacionals a Barcelona, Barcelona, 2008.

27. Jakub Wodka, union for the mediterranean and eastern partnership geopolitical interests or complementary concepts?, turkish policy quarterly, Istanbul, volume. 9, N. 3, 2009.

28. Michael Emerson, Making Sense Of Sarkozy_S Union For The Mediterranean, Centir For Europen Policy Studies (Cesp), Belgium, N. 155, March, 2008.

29. Paloma Agrasot and others, is the union for the mediterranean paving the way for sustainability?, wwf discussion paper, brussels, 2010.

30. Peter miltner, the union for the mediterranean and the eastern partnership: a comparative analysis, department of european interdisciplinary studies, Poland, 2011.

الهوامش

[1] (1) علي حاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٩٥.

(٢) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٠٤.

(٣) سماح مهدي صالح العلياوي، مستقبل الشرق الأوسط وملامح نظام عالمي جديد، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨، ص١٩٠.

(٤) ناجي محمد الهتاش وصلاح حسن جار مسعود، التعاون الأمني في دول حوض البحر الأبيض المتوسط التهديدات الأمنية في ضوء الصراعات الإقليمية والدولية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣، ص١٧٢.

(٥) هيثم الكيلاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية: تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد ٤٩، شباط/فبراير، ١٩٩٦، ص٧١.

(٦) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأميركية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٧٠.

(٧) وهو مشروع سياسي واقتصادي يقوم على الأفكار الإسرائيلية، والأموال الخليجية، والأيدي العاملة العربية، وحددت المنطقة من مصر حتى حدود باكستان الشرقية، ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى شمالاً حتى المحيط الهندي، وإلى السودان جنوباً. للمزيد يُنظر: شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤.

(٨) آر. كيه. رامازاني، الشراكة الأوروبية – المتوسطية: إطار برشلونة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص١٠، ١١.

(٩) محمد عبدالله شاهين محمد، تحديات العولمة الإقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص١٧٢.

(١٠) جمال الشلبي، العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠، ص٨٠، ٨١.

(١١) علي حاج، المرجع السابق، ص١٩٤.

(١٢) مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٩٠.

(١٣) ستار جبار الجابري، الاتحاد من أجل المتوسط: جذوره وأهميته ومعوقاته، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ١٠٤، نيسان/أبريل، ٢٠١٠، ص٢٧.

(١٤) ناظم عبد الواحد الجاسور، الشراكة الأورو– متوسطية مشروع يعوم فوق مياه المتوسط، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٩، ٢٠٠١، ص٨١.

(١٥) وفاء بسيم، التعاون الأوروبي المتوسطي: الشراكة المتوسطية الأبعاد والتحديات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والثلاثون، المجلد ٣٤، العدد ١٣٨، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٩، ص٢٤٧.

(١٦) علي كنز، "المشروع المتوسطي بين الواقع والخيال"، العلاقات العربية الأوروبية: قراءة نقدية، بإشراف: سمير أمين وآخرون، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٩.

(١٧) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية: (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص١٦١، ١٦٢.

(١٨) وفاء بسيم، المرجع السابق، ص٢٤٩.

(١٩) هاني حبيب، الشراكة الأوروبية المتوسطية: مالها وما عليها وجهة نظر عربية، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٣، ص١٣٣.

(٢٠) عبير الغندور، الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل.. دراسة مقارنة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثانية والأربعون، المجلد ٤١، العدد ١٦٥، تموز/يوليو، ٢٠٠٦، ص٨، ٩.

(٢١) لخميسي شيبي، الأمن الأورو متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات استراتيجية ومستقبلية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، العدد ٢١، آذار/مارس، ٢٠٠٩، ص٨٥، ٨٦.

(٢٢) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأميركية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص١٨٣، ١٨٤.

(٢٣) عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٣٢.

(٢٤) Peter miltner, the union for the mediterranean and the eastern partnership: a comparative analysis, department of european interdisciplinary studies, Poland, 2011, P. 27.

(٢٥) بشارة خضر، أوربا من اجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (١٩٩٥ – ٢٠٠٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٥٥.

(٢٦) Eduard soler i lecha, barcelona process: union for the mediterranean genesis, evolution and implications for spain's mediterranean policy, center d informacio i documentacio 19. internacionals a Barcelona, Barcelona, 2008, P.

(٢٧) Bruno Romagny, Biosphere Reserves and Sustainable and Angela Barthes, Catherine Cibien Development Goals 1Scientific and Practical Educational Issues in the Mediterranean, John & 55. Sons, Inc., London, 2023, P.

(٢٨) محمد عبد الوهاب الساكت، منظمة الاتحاد من أجل المتوسط وآثارها على مستقبل جامعة الدول العربية، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، العدد ٦٥، ٢٠٠٩، ص٢٥٠، ٢٥١.

(٢٩) Paloma Agrasot and others, is the union for the mediterranean paving the way for 65. sustainability?, wwf discussion paper, brussels, 2010, P.

(٣٠) بشارة خضر، المرجع السابق، ص٢٣٢، ٢٣٣.

(٣١) قاسم محمد عبد الدليمي، العرب من الشراكة الأورو متوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط: دراسة في المتغيرات والمواقف، مجلة قضايا دولية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، المجلد ٤، العدد ٢٦، ٢٠١٢، ص٦١.

(٣٢) Michael Emerson, Making Sense Of Sarkozy_S Union For The Mediterranean, Centir For 155, March, 2008, P. 2. Europen Policy Studies (Cesp), Belgium, N.

(٣٣) Jakub Wodka, union for the mediterranean and eastern partnership geopolitical interests or complementary concepts?, turkish policy quarterly, Istanbul, volume. 9, N. 3, 2009, P. 153.

(٣٤) قاسم محمد عبد الدليمي، المرجع السابق، ص٦٧.

(٣٥) عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص٦٠.

(٣٦) سامية بيبرس، الاتحاد من أجل المتوسط والشراكة الأورو – متوسطية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الأربع والأربعون، المجلد ٤٣، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٨، ص٥٨.

(٣٧) بشارة خضر، المرجع السابق، ص٢٣٩.